16 August 2016

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٦
البند ١٥ من جدول الأعمال

قرار اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦

[بناء على توصية من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربي (E/2016/15/Add.1)]

١٢/٢٠١٦ - إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني
بالتنمية المستدامة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً باتخاذ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في دورتها السادسة والثلاثين، المعقودة في مكسيكو، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٦، القرار ٧٠٠ (د-٣٦) المعنون "إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة"،

يؤيد إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، على النحو المبين في القرار ٧٠٠ (د-٣٦) وفي مرفقه الواردين في مرفق هذا القرار.

الجلسة العامة ٤٤

٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٦

المرفق

القرار ٧٠٠ (د-٣٦)

إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني
بالتنمية المستدامة

إن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

إذ تشير إلى القرار ٦٩٥ (PLEN.16-E) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، الذي اعتمده اللجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في



الرجاء إعادة الاستعمال

دورها الاستثنائية السادسة عشرة، التي عُقدت في سانتياغو في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، والذي قررت اللجنة بموجبه الشروع في عملية تشاورية إقليمية تهدف إلى إنشاء منتدى لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معني بالتنمية المستدامة، في الدورة السادسة والثلاثين للجنة، في عام ٢٠١٦،

وإذ تشير أيضا إلى القرار ٦٩٦ (PLEN.31) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، الذي اعتمده اللجنة الجامعة في دورتها الحادية والثلاثين، التي عُقدت في نيويورك في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، والذي رحبت فيه البلدان بالاختتام الناجح للعملية التشاورية الإقليمية الرامية إلى إنشاء منتدى للبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معني بالتنمية المستدامة،

وقد نظرت في مشروع التقرير المتعلق بالدورة الحادية والثلاثين للجنة الجامعة، تقرر إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، وفقا لنتائج الدورة الحادية والثلاثين للجنة الجامعة، على النحو المبين في مرفق هذا القرار.

مرفق القرار ٧٠٠ (د-٣٦)

منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة

إن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

إذ تشير إلى القرار ٦٩٥ (PLEN. 16-E) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥ الذي اعتمده اللجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وقررت اللجنة بموجبه، ضمن جملة أمور، الشروع في عملية تشاورية إقليمية تهدف إلى إنشاء منتدى لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معني بالتنمية المستدامة في الدورة السادسة والثلاثين للجنة في عام ٢٠١٦،

وإذ ترحب بقرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وأعدت تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة تنفيذا كاملا بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، إنما يمثل أكبر تحد يواجهه العالم وشرطا لا غنى عنه

لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تشير إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تدرك، في جملة أمور، أهمية الاستفادة من آليات المتابعة والاستعراض القائمة على الصعيد الإقليمي ومن إتاحة هامش سياسي كاف، وتشجع جميع الدول الأعضاء على تحديد المنتدى الإقليمي الأنسب للعمل ضمن إطاره، وتشجع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على مواصلة دعمها للدول الأعضاء في هذا الصدد، وتضع المبادئ التوجيهية لعمليات المتابعة والاستعراض على جميع المستويات، آخذة في الاعتبار مختلف الظروف والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني، مع احترام الحيز السياسي والأولويات، والحفاظ في الوقت نفسه على الاتساق مع القواعد والالتزامات الدولية، والتسليم بأن حصيلة العمليات المنفذة على الصعيد الوطني ستشكل الركيزة التي تسند إليها عمليات الاستعراض على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ما دام الاستعراض العالمي سيرتكز على مصادر البيانات الرسمية الوطنية في المقام الأول،

وإذ ترحب بقرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ والمتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي ألزم الدول الأعضاء بجملة أمور، منها الانخراط الكامل، على المستويات الوطني والإقليمي والدولي، في العمل على كفاءة المتابعة الملائمة والفعالة للنواتج المتوخاة من تمويل التنمية وجميع وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وشجّع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على القيام، بالتعاون مع المصارف والمنظمات الإقليمية، بحشد خبراتها وآلياتها القائمة، التي يمكن أن تركز على الجوانب الموضوعية من خطة عمل أديس أبابا،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ المؤرخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ و ١/٦٨ المؤرخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، اللذين حثت فيهما الجمعية، في جملة أمور، اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة على الإسهام، ضمن نطاق ولاياتها، في استعراض التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وإلى قرار الجمعية ٢٨٨/٦٦ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢ الذي التزمت فيه الدول بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره جهازا رئيسيا في المتابعة المتكاملة والمنسقة لنتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والميادين المتصلة بها،

وإذ تشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣ الذي سلّمت فيه الجمعية بجملة أمور منها أهمية البعد الإقليمي للتنمية المستدامة، ودعت اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى المساهمة في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة بطرق منها عقد اجتماعات إقليمية سنوية تشارك فيها الكيانات الإقليمية المعنية الأخرى والمجموعات الرئيسية وغيرهما من الجهات المعنية، حسب الاقتضاء،

وإذ تؤكد أهمية إنشاء منتدى إقليمي لتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لأغراض تشمل، في جملة أمور، تعزيز الاتساق والتنسيق، وتعزيز التعاون، وتوفير التوجيه في مجال السياسات العامة، وتعزيز بناء القدرات الوطنية، واستضافة استعراضات وطنية طوعية تشرف عليها الدول، وتحديد الثغرات الإقليمية والتحديات الناشئة والأهداف المشتركة، وتشجيع التعلّم من الأقران من خلال تبادل الممارسات الجيدة والخبرات والدروس المستفادة، والمساعدة على حشد الوسائل اللازمة للتنفيذ، وتشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وتوفير منبر لإقامة الشراكات، وتأييد السياسات والإجراءات التي يكون محورها الإنسان، واتباع الشفافية والمساءلة، وتعزيز تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا ونشرها وتعميمها ونقلها،

وإذ تسلّم باختلاف النهج والرؤى والنماذج والأدوات المتاحة لكل بلد، وفق ظروفه وأولوياته الوطنية، في سعيه إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ وتؤكد من جديد أن كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية هي بيتنا المشترك وأن تعبير "أمنا الأرض" هو تعبير شائع في عدد من البلدان والمناطق،

وإذ تشدّد على أهمية التخطيط والتنفيذ والإبلاغ بشكل استراتيجي على نطاق المنظومة لضمان توفير دعم متسق ومتكامل لجهود منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعلى أهمية عمليات تمويل التنمية، بما في ذلك على الصعيد الإقليمي، مع مراعاة العمليات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى التي تعزز أثر التعاون الإنمائي الدولي،

وإذ تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات المحددة التي تواجهها، وتسلّم بالتحديات الخاصة في مجال التنمية المستدامة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع،

وإذ تحيط علما مع التقدير بمذكرة أمانة اللجنة التي أُعدت في إطار تنفيذ القرار ٦٩٥ (PLEN.16-E) الذي اعتمده اللجنة الجامعة،

١ - تقرّر إنشاء منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة بوصفه آلية إقليمية لتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١)، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ووسائل تنفيذها، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٢)؛

٢ - تقرّر أيضاً أن يكون منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة تحت إشراف الدول وأن يكون مفتوحاً أمام مشاركة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن يتيح فرصاً مفيدة للتعليم من الأقران، بطرق منها الاستعراضات الطوعية وتبادل الممارسات الفضلى وإجراء مناقشات بشأن الأهداف المشتركة، والاستفادة من تعاون اللجان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من أجل إرشاد عملية إقليمية شاملة تستند إلى استعراضات مجرأة على الصعيد الوطني والمساهمة في متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، على الصعيد العالمي، بما في ذلك في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، حسب الاقتضاء؛

٣ - تؤكّد من جديد على أن يسترشد منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة بالمبادئ التي أرسّتها خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لجميع عمليات المتابعة والاستعراض؛

٤ - تقرّر أن يستند منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة إلى الأطر والولايات القائمة، مع تجنب أوجه الازدواج وإنشاء هياكل إضافية، وأن يعزز، في حدود الموارد المتاحة، التنسيق والاتساق ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ويدعو سائر الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة والمؤسسات المالية الدولية إلى المشاركة في اجتماعاته، حسب الاقتضاء، مع معالجة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متكامل ومتوازن، وتقرّر أيضاً في هذا الصدد ما يلي:

(أ) أن يسترشد منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة بالهيئات الفرعية التالية التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حسب الاقتضاء:

١' المؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٢) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

- ٢' لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي؛
- ٣' المجلس الإقليمي للتخطيط التابع لمعهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي؛
- ٤' المؤتمر الإحصائي للأمريكتين المنبثق عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- ٥' المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- ٦' مؤتمر العلم والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- ٧' اللجنة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛
- ٨' المؤتمر الإقليمي المعني بالتنمية الاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- ٩' لجنة الخبراء الحكوميين الرفيعة المستوى؛
- ١٠' لجنة التعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى؛

(ب) أن تدعى الآليات الإقليمية الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك منتدى وزراء البيئة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنتدى وزراء التنمية الاجتماعية في بلدان أمريكا اللاتينية، إلى تقديم مدخلات ومساهمات وإبلاغ منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، في إطار ولاياتها الحالية، بشأن أعمالها المتصلة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا؛

(ج) أن تُدعى المكاتب الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المتخصصة أيضا إلى المشاركة في منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، والمساهمة فيه بطريقة منسقة، بوسائل منها تقديم مساهمات سُدرج في التقارير المرورية السنوية للجنة، وعرض ما تبذله من جهود لدعم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومساعدتها على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا؛ وأن تُدعى أيضا المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة، بما فيها مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية، إلى المشاركة في المنتدى والمساهمة فيه، بوسائل من بينها عرض ما تبذله من جهود لدعم بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

ومساعدتها على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، حسب الاقتضاء؛

(د) أن يأخذ منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة في الاعتبار، حسب الاقتضاء، النتائج المتصلة بالتنمية المستدامة التي أقرتها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك خطتها المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي والقضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٢٥؛

٥ - تؤكد على أن يعترف منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات المحددة التي تواجهها، وبالتحديات الخاصة في مجال التنمية المستدامة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تشهد حالات نزاع والتي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، من أجل معالجة الطابع العالمي لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٦ - تشدد على أن تُعقد اجتماعات منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن يسهم المنتدى في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، عن طريق جملة أمور منها:

(أ) تعزيز التنسيق وتشجيع التعاون وتوفير التوجيه السياسي من خلال تقديم التوصيات المتعلقة بالتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي؛

(ب) تشجيع إدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة بصورة كلية وشاملة لعدة قطاعات، مع التركيز بوجه خاص على القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والمنصف والشامل، بما في ذلك أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والحد من التفاوتات، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، والاعتراف بالتنوع الثقافي والدور الذي تؤديه الثقافة بوصفها عاملاً مساعداً أساسياً على تحقيق التنمية المستدامة، وحماية البيئة والاستخدام المستدام لها، وتعزيز العيش الكريم في انسجام مع الطبيعة؛

(ج) تقييم التقدم المحرز بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي، بطرق منها النظر في التقارير السنوية التي تصدرها أمانة اللجنة والتي ستستند، حسب الاقتضاء، إلى إطار المؤشرات العالمية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

وغاياتها التي استقر عليها رأي اللجنة الإحصائية^(٣)، وعلى المؤشرات الأخرى ذات الصلة لمستويات الرصد الإقليمية والوطنية ودون الوطنية التي وضعت على الصعيدين الإقليمي والوطني، مع الأخذ في الاعتبار أيضا المؤشرات المشمولة بالمبادئ التوجيهية التشغيلية المتصلة بتنفيذ توافق آراء مونتيفيديو المتعلق بالسكان والتنمية، حسب الاقتضاء؛ وينبغي أن تركز جميع المؤشرات العالمية، إلى أقصى حد ممكن، على إحصاءات وطنية رسمية موحدة وقابلة للمقارنة مقدّمة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن تقوم السلطات الإحصائية الوطنية، عندما تُستخدم منهجيات ومصادر أخرى، باستعراضها والموافقة عليها وعرضها على نحو يتسم بالشفافية؛

(د) متابعة واستعراض تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)^(٤) على الصعيد الإقليمي؛

(هـ) تقييم تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ على الصعيد الإقليمي^(٥)؛

(و) تعزيز التعاون الدولي وبناء القدرات الوطنية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بطرق منها التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وطرائق أخرى للتعاون، بغية تعزيز طرائق التعاون التقليدية واستكمالها؛

(ز) استضافة استعراضات وطنية طوعية تشرف عليها الدول؛

(ح) تحديد الثغرات الإقليمية والتحديات المستجدة والأهداف المشتركة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها؛

(ط) تشجيع التعلم من الأقران من خلال تبادل الممارسات الجيدة والتجارب والدروس المستفادة؛

(ي) المساعدة في تعبئة وسائل التنفيذ اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها؛

(٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٦، الملحق رقم ٤ (E/2016/24)، الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١٠١/٤٧.

(٤) قرار الجمعية العامة ١٥/٦٩، المرفق.

(٥) قرار الجمعية العامة ١٣٧/٦٩، المرفق الثاني.

(ك) تشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا؛

(ل) توفير منبر لإقامة شراكات من أجل التنمية المستدامة؛

(م) تشجيع السياسات والإجراءات التي يكون محورها الإنسان، والشفافية والمساءلة؛

(ن) تعزيز التنسيق والاتساق بين الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وبين الأطر العالمية؛

(س) المساهمة في التوجيهات التي يقدمها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي ينعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، وكذلك منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، حسب الاقتضاء؛

(ع) تشجيع تطوير التكنولوجيات السليمة بيئيا ونشرها وتعميمها ونقلها على الصعيد الإقليمي، وتكثيف التآزر والتعاون الإقليميين في مجالات العلوم والبحوث والتكنولوجيا والابتكار، بوسائل منها إقامة شراكات مع القطاعين العام والخاص وشراكات بين أصحاب مصلحة متعددين، على أساس المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة، مع التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

٧ - تقرر أن يعقد رئيس اللجنة الجامعة التابعة للجنة الاقتصادية لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة سنويا، حسب الاقتضاء، وأن يتلقى المنتدى الدعم من أمانة اللجنة ويتمشى مع جداول وبرامج عمل ومواضيع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنتدى المجلس المعني بمتابعة تمويل التنمية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، حسب الاقتضاء؛

٨ - تطلب إلى أمانة اللجنة أن تصدر سنويا، قبل أربعة أسابيع من انعقاد اجتماع منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، تقريرا مرحليا، سيكون بمثابة إسهام إقليمي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومنتدى المجلس المعني بمتابعة تمويل التنمية، حسب الاقتضاء، وسيقيم التقدم والتحديات على الصعيد الإقليمي في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، استنادا إلى مؤشرات متفق عليها وغير ذلك من المساهمات ذات الصلة من الهيئات الفرعية للجنة، واستنادا إلى استعراضات تُجرى على الصعيد الوطني، حسب الاقتضاء، وسيقدم توصيات سياساتية لكي ينظر فيها المنتدى؛

٩ - تطلب أيضا إلى أمانة اللجنة إعداد تقرير مرحلي رباعي السنوات لكي ينظر فيه منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة بوصفه مساهمة إقليمية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية الجمعية العامة، ويضم التقرير عرضا للتقدم المحرز والتحديات التي حددت في التقارير السنوية السابقة ويبيّن عليهما، وذلك من أجل توفير تحليل أوسع نطاقا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد الإقليمي؛

١٠ - تشجع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أن تقدم، عن طريق المنتدى، استنتاجاتها وتوصياتها المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وموجزا صادرا عن رئيسه، حسب الاقتضاء، إلى كل مما يلي:

(أ) المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في إطار المساهمات الإقليمية في عملية متابعة واستعراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي؛

(ب) منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية، في إطار المساهمات الإقليمية في عملية متابعة خطة عمل أديس أبابا على الصعيد العالمي؛

(ج) آلية التنسيق الإقليمية؛

١١ - تشدد على الطابع التشاركي والشامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تشجع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، وتشجع، في هذا الصدد، منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة على ضمان إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وفقا لما ورد في الأحكام المعنية بهذا الموضوع من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

١٢ - تشجع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على التطوع لإجراء الاستعراضات الوطنية، وتشجع منتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة على مواصلة تطوير الطرائق اللازمة لاستضافتها وفقا للمبادئ التوجيهية ذات الصلة المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.